المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

واقع وتطور التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

شعبان قصابي
المركز الجامعي بالبيض، الجزائر، c.guessabi@cu-elbayadh.dz

مروة بلعروق
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، maroua.beg94@gmail.com

حميد عبد القادر المقاري
جامعة الملك خالد، السعودية، hbachouche@kku.edu.sa

زياد العكروت
جامعة الملك خالد، السعودية، zakrout@kku.edu.sa

نصيرة مسيب
كلية العلوم الادارية ابن رشد، أبها، السعودية، n.mecieb@ibnrushd.edu.sa

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دارسة وتحليل موضوع التنويع الاقتصادي وواقعه في الجزائر، وذلك من خلال الالمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والمؤشرات المعتمدة في قياسه، مع التركيز على مؤشر هرفندال-هيرشمان (HHI) خلال الفترة (2010-2019) وتحليل تطور هذا المؤشر وعلاقة ذلك مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، وقصد تحييد أثر قطاع المحروقات ستتم المقارنة كذلك بين مؤشر التنويع الاقتصادي والصناعات خارج المحروقات كالصناعة الغذائية والصناعة الكيميائية.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك اتجاها نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة في بعض القطاعات الاقتصادية، غير أنها تبقى غير كافية بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي مازال يؤديها القطاع النفطي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الهيكل الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، القطاع الصناعي، مؤشر هرفندال-هيرشمان.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

The Reality and Development of Economic Diversification in Algeria during the period 2010-2019

Chaabane Guessabi
University Center El Bayadh, Algeria, c.guessabi@cu-elbayadh.dz

Maroua Belaroug
National High School of Statistics and Applied Economics, Algeria, maroua.beg94@gmail.com

Hamid Abdelkader Almugari
King Khalid University, Saudi Arabia, hbachouche@kku.edu.sa

Zied Akrout
King Khalid University, Saudi Arabia, zakrout@kku.edu.sa

Nassira Mecieb
Ibn Rushd College for management sciences, Saudi Arabia, n.mecieb@ibnrushd.edu.sa

ABSTRACT
This research paper aims to study and analyze the issue of economic diversification and its reality in Algeria, by knowing the concepts related to economic diversification and the indicators adopted for its measurement, with a focus on the Herfindal-Hirschmann Index (HHI) during the period (2010-2019) and analyzing the development of this indicator and its relationship With the GDP growth rate during the same period, and in order to neutralize the impact of the hydrocarbon sector, the comparison will also be made between the economic diversification index and industries outside of hydrocarbons, such as the food industry and the chemical industry.
The study showed that there is a trend towards economic diversification in Algeria during the study period in some economic sectors, but it remains insufficient given the great importance that the oil sector still plays.

Keywords: economic diversification, economic structure, Algerian economy, industrial sector, Herfindal-Hirschmann index.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

مقدمة:

يشير التنويع الاقتصادي إلى التقليل من اعتماد الدولة على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تعرف أسعارها تقلبات كبيرة في الأسواق العالمية، وهو ما يؤثر سلبا على اقتصاد هذه الدولة وتوازناتها المالية، مثلما يلاحظ في السوق الدولية للبترول حيث تحدث في فترات انهيار أسعار النفط أزمات كبيرة في الدول النفطية تتعدى في بعض الحالات كونها أزمة اقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، ويستهدف التنويع الاقتصادي في هذه الدول استخدام العوائد النفطية في بناء قاعدة إنتاجية مستدامة خارج قطاع المحروقات تؤدي إلى تطوير الصناعة والقطاعات الأخرى، يرافقها تحديث البنية التحتية وزيادة استيعاب اليد العاملة، وهو ما يؤدي إلى الحد من الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والتقليل من الضغط على الموازنة العامة للدولة.

وفي هذا الإطار تسعى سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في توليد الناتج المحلي وزيادة جلب العملة الصعبة، إضافة إلى تقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام بحيث يمكن خلق تنمية مستدامة غير مرتبطة بقطاع المحروقات.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في معرفة وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، ودراسة سياسات التنويع الاقتصادي المنتهجة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما تكمن أهمية البحث في معرفة السياسات الصناعية الحديثة المتبعة ومتطلبات تنفيذها والتي تسمح بتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في العناصر التالية:

- معرفة المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي؛
- معرفة واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- متابعة واقع وتطور الصناعات خارج المحروقات في الجزائر.

المنهج المتبع:

قصد الوصول إلى إجابة على اشكالية البحث وتحقيق أهدافه سنستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث سنستخدم المنهج الوصفي في الإلمام بالإطار النظري للتنويع الاقتصادي وواقعه في الجزائر، وأيضا في التطرق إلى استراتيجيات التنويع الاقتصادي، كما سنستخدم المنهج التحليلي في دراسة وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي.

محاور البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

المحور الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

المحور الثالث: الصناعات خارج المحروقات في الجزائر والتنويع الاقتصادي

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدول النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

مفهوم التنويع الاقتصادي:

يرتبط التنويع الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالتحول الهيكلي لاقتصاداتها وتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية الناتجة عن حركة الموارد الاقتصادية داخل وبين القطاعات الاقتصادية، ويمثل التنويع الاقتصادي تحديًا لمعظم الدول النامية وذات الدخل المنخفض التي يهيمن عليها الاعتماد الأساسي على السلع الأساسية.[1]

ويشير التنويع الاقتصادي إلى عملية تحويل الاقتصاد من مصدر دخل واحد إلى مصادر متعددة من مجموعة متنامية من القطاعات والأسواق[2]، وهو ما يسمح بتقوية البنية التحتية للاقتصاد بتعديد مصادر الدخل وتقوية القواعد الإنتاجية، مما يؤدي إلى التخلص من التبعية لمادة أولية أو سلعة معينة اعتمادا على استغلال كافة موارد وطاقات الإنتاج التي تتوفر عليها الدول. [3]

وفي هذا الإطار يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"، وهناك من يعتبر التنويع الاقتصادي بأنه عملية توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً، والعمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد خصوصاً إذا كان الاقتصاد ريعياً.[4]

وينصرف معنى التنويع الاقتصادي كذلك إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية في البلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية من خلال رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع يعتبر هدف رئيسي في البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم[5].

1. أنماط التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص أنماط التنويع الاقتصادي على النحو الموالي: [6]

أ. تنويع الهيكل الإنتاجي: يتعلق هذا النمط بتحقيق مكاسب في الإنتاجية وينطبق على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، حيث يهدف للتهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج وبالتالي يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي ظاهرة "لعنة الموارد طبيعية" أو "المرض الهولندي"، وهو تنويع اقتصادي يتم على مستويين[7]:

- المستوى الجزئي: يتم على مستوى المؤسسات الإنتاجية، من خلال التنويع في تشكيلة المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطوير التكنولوجي والبحث العلمي وتثمين الكفاءات، وبذلك يحقق قطاع الأعمال نموا ومردودية وأرباحا أكبر.
- المستوى الكلي: يتم التنويع الإنتاجي على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال مساهمة جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية في تحقيق الناتج المحلي الخام وتوليد الدخل الوطني.

ب. تنويع الأسواق (التجارة الخارجية): الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد محدود من الأسواق يولد آثارا سلبية على اقتصادات الدول، حيث أن التغير في العرض والطلب قد يؤثر عكسيا على الاقتصاد أكثر مما لو كان هناك مزيجا متنوعا من الأسواق. كما ان الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة يمكنه ان يساهم في جني الأرباح وتحقيق القدرة التنافسية الصناعية.

يرتبط تنويع الأسواق بتنويع شقي الميزان التجاري من خلال تنويع الصادرات، إذ لا يجب الاعتماد المطلق على تصدير سلعة واحدة، معرضة للتقلبات الدائمة للأسواق الدولية، وهو ما يؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية، وفيما يخص هيكل الواردات، يجب ألا يقتصر على السلع ذات الاستهلاك الواسع كالسلع الغذائية وبالتالي من

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

الضروري التركيز على السلع الاستثمارية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق، والتي تساهم إلى حد كبير من رفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، مما ينعكس إيجابيا على الكفاءة والقدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وبذلك يتم دعم مسار التنمية الاقتصادية.

ت. التنويع الأفقي (horizontal diversification) : هو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.

ث. التنويع الرأسي (vertical diversification) : هو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زياد الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحدج القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

2. محددات التنويع الاقتصادي:

بعد استعراض أهم أنماط التنويع الاقتصادي، يمكن أن نتطرق إلى محدداته في العناصر التالية:[8]

أ. حجم الاستثمارات: يعتبر حجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي محددا هاما لدرجة التنويع الاقتصادي، وكلما انخفض مؤشر التنويع الاقتصادي كلما كان ذلك دافعا للدول على زيادة حجم الاستثمارات؛

ب. معدل النمو الاقتصادي: تساهم الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في رفع معدلات التنويع وذلك نتيجة لزيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة فرص التنويع المنتجات؛

ت. سياسات التجارة الخارجية: سياسات التجارة الحرة المطبقة في الدولة تسمح بزيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية، ومع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية؛

ث. درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: استقرار السياسات الاقتصادية في كثير من الحالات تزيد من درجة التنويع، كالتحكم في معدلات التضخم وسياسات سعر الصرف المطبقة؛

ج. الإدارة الحكومية الرشيدة: تعتبر عاملا أساسيا لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الناشئة وتطويرها بما يسمح لها بالمساهمة الإيجابية في الاقتصاد الوطني، كما أن للحكومة دورا هاما في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية بما يسهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير؛

ح. دور القطاع الخاص: يؤدي القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال القيام بالابتكار في القطاعات غير المستغلة وعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تسهم في التنويع الاقتصادي، غير أن المساهمة الفعالة للقطاع الخاص مرتبطة بتحسين الحكومة للسياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال؛

خ. درجة استغلال الموارد الطبيعية: يسهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات، كتطوير الصناعات التحويلية والخدمية؛

د. التكامل الاقتصادي: تساهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يساهم في تنمية برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنويع الاقتصادي؛

ذ. توافر الخدمات الأساسية والمساندة مثل التعليم والتدريب والخدمات مما يزيد من معدلات الإنتاج والإنتاجية، إضافة إلى توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة.

3. مؤشرات التنويع الاقتصادي:

أما بالنسبة للمؤشرات التي تسمح بقياس التنويع الاقتصادي فتتمثل أهمها في:

أ. مؤشر هرفندال-هيرشمان:

يستخدم مؤشر هرفندال-هيرشمان (HHI) في قياس مدى تنوع الدخل، حيث يحسب مؤشر التنوع وفق العلاقة

$$D = 1 - H$$

حيث أن:

D: يمثل مؤشر التنوع، H: يمثل مؤشر هرفندال-هيرشمان

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

وبما أن قيمة مؤشر هرفندال-هيرشمان محصورة بين الصفر ($0 \leq H \leq 1$) فإن مؤشر التنوع يكون يساوي الواحد (تنوع كامل) إذا كان $H=0$ ، ويساوي الصفر (تنوع معدوم وتركز الناتج في مصدر واحد فقط) إذا كان $H=1$.[9]

ب. **مؤشر التركز (مؤشر جيني)**: يعتبر مؤشر جيني (Gini coefficient) من أفضل وأبسط المقاييس المعتمدة في قياس تركز الظاهرة المدروسة، تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة والواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة، إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 0.7 فإن عدم المساواة تعتبر عالية جدا؛ وتعتبر عالية إذا كانت قيمة المعامل محصورة بين 0.5 و0.7؛ وتكون المساواة متوسطة إذا تراوحت بين 0.35 و0.5؛ وضعيفة إذا انخفضت عن 0.35.[10]

ت. **مقياس فلاديمير كوسوف**: كلما أصبحت قيمة مؤشر فلاديمير كوسوف تساوي صفرا (0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.[11]

ث. مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد) : يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي الصادرات، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

4. أهداف التنويع الاقتصادي:

يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال:[12]

أ. زيادة انتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي.

ب. تقليل المخاطر الاستثمارية.

ت. تقليل مخاطر الهيكل الانتاجي، حيث أن تنويع مصادر الانتاج يسمح بتجنب اعتماد الاقتصاد على قطاعات ذات درجات عالية من التقلب.

ث. تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات.

ج. رفع معدلات التبادل التجاري.

ح. توطيد درجات العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية.

خ. تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

د. تعزيز التنمية المستدامة.

5. مظاهر التنويع الاقتصادي: يتحقق التنويع الاقتصادي بما يلي[13]:

أ. تطور البنية التحتية بشكل يحسن من بيئة الأعمال ويحفز الاستثمارات الخاصة والأجنبية؛

ب. تطور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد، خاصة في مجال التصنيع؛

ت. تحسن أداء المؤشرات الدولية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، كمؤشر التنافسية، مؤشر الخدمات اللوجستية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومناخ الاستثمار؛

ث. وجود تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتغذية عكسية بينها أمامية وخلفية، وتطور أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ج. وجود سياسات وبرامج إصلاح دائمة وفعالة في المجالات المالية، النقدية، والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى تعزيز آليات السوق؛

ح. تقليل الاعتماد على القطاع النفطي واستغلال الطاقات البديلة.

المحور الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

سنقوم بدراسة وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة بالاعتماد على مؤشر هيرفندال-هيرشمان، وكذلك من خلال المقارنة بين مؤشر التنويع الاقتصادي ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

أولا. تطور مؤشر التنويع الاقتصادي (هيرفندال-هيرشمان)

مؤشر (Herfindahl-Hirschman) ويعرف أيضًا باسم مؤشرHHI، يمثل مقياس للقدرة التنافسية للصناعة من حيث تركيز السوق للقطاعات المشاركة فيها، تم تطويره بواسطة الاقتصادي الأمريكي Orris C. Herfindahl والاقتصادي الألماني Albert O. Hirschman.[14]

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

الجدول رقم (01)
مؤشر التنويع الاقتصادي (هيرفندال هيرشمان) في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.130	0.141	0.125	0.099	0.086	0.066	0.065	0.062	0.069	0.065

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بيانات البنك الدولي

الجدول السابق، يبين تغير مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر، خلال الفترة 2010-2019، حيث يبين أن هذا المؤشر شهد تناقصا مستمرا ومنتظما ابتداء من سنة 2011 حيث كانت قيمته 0.141 ليصل إلى 0.065 سنة 2019، وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تنتهج سياسة التنويع الاقتصادي خلال هاته الفترة، والناتج المحلي الخام ليس متركزا في نشاط اقتصادي واحد.

ثانيا: تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

قصد دراسة وتحليل مدى وجود سياسات للتنويع الاقتصادي في الجزائر سنقوم بتتبع تطور قيم الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، ثم نبحث في مدى تنوع مصادر الناتج.

والشكل الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الجدول رقم (02)
تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

الوحدة/ مليار دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الناتج الداخلي	12049.5	14588.6	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	17514.6	18575.8	20259.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بيانات البنك الدولي

الجدول رقم(02) يبين تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2010-2018، حيث نلاحظ تزايد مستمر للناتج خلال الفترة 2010-2014 ثم تناقص سنة 2015 ويمكن فهم سبب التناقص بتداعيات الأزمة البترولية سنة 2014، ثم عاود الارتفاع خلال الفترة 2015-2018 مسجلا قيمة تفوق 20 ألف مليارديناز.
ومن خلال الشكل الموالي سنقوم بدارسة مدى تنوع الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنةمع مؤشر التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

الشكل رقم (01)

المقارنة بين مؤشر التنويع الاقتصادي ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي

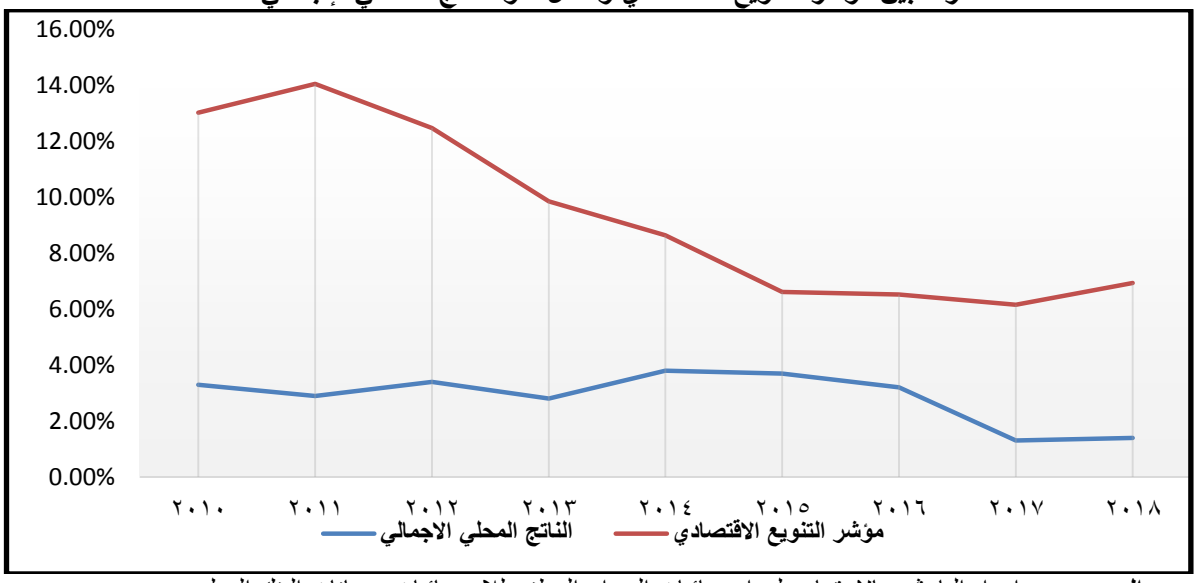

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بيانات البنك الدولي

التمثيل البياني أعلاه يبين تغير معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2010-2018، حيث يوضح وجود علاقة عكسية بينهما، فكلما تزايد معدل نمو الناتج الداخلي نلاحظ تناقص في مؤشر التنويع والعكس صحيح، ومنه يمكن تفسيره بانتهاج الجزائر لسياسة التنويع الاقتصادي ابتداء من سنة 2014 أين شهد هذا المؤشر تناقصا مستمرا بسبب انخفاض في أسعار البترول الأمر الذي أدى بالسلطة الجزائرية إلى التوجه نحو تنويع مصادر دخلها ومواردها الاقتصادية، كما أن انخفاض مساهمة العائدات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي أدى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى وهو ما انعكس ايجابا على مؤشر التنويع.

المحور الثالث: الصناعات خارج المحروقات في الجزائر والتنويع الاقتصادي

ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعائدات النفطية بشكل كبير يجعل من الصعوبة ظهور آثار التنويع في اجمالي الناتج المحلي، لذلك سنقوم بدراسة تطور الصناعات خارج المحروقات وعلاقته بمؤشر التنويع الاقتصادي.

أولا: تطور الصناعات خارج المحروقات في الجزائر

الجدول رقم (03)

تطور الصناعات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة/ مليار دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	1015	1183	1422	1640	1772	1936	2140	2219	2427	2429
الصناعات خارج المحروقات	598	664	729	772	839	901	979	1045	1128	1128

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بيانات البنك الدولي

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

الجدول الممثل سابقا يبين تغير الإنتاج الفلاحي والصناعات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2019، مبينا التزايد المستمر والمنتظم للقيمة المضافة للقطاعين، حيث مثلت هذه الأخيرة بالنسبة القطاع الفلاحي والصناعات خارج المحروقات على الترتيب نسبة 8.4 % و 5 % سنة 2010 لتمثلان على الترتيب سنة 2019 نسبة 12% و 5.6 %. ومنه يمكن القول أنه هناك علاقة طردية بين مؤشر التنويع الاقتصادي والسياسات الصناعية المنتهجة من طرف الدولة خلال الفترة الدارسة.

ثانيا: المقارنة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والصناعة خارج المحروقات

سنقوم في هذا المحور بمقارنة تغيرات مؤشر هيرفندال-هيرشمان مع تطور معدل نمو الصناعات خارج المحروقات، والشكلان المواليان يوضحان ذلك، وسنأخذ الفترة 1999-2019 لتوضيح التغيرات أكثر.

الشكل رقم (02)

تطور مؤشر التنويع الاقتصادي(HHI) ومعدلات نمو الصناعات خارج المحروقات والقطاع الفلاحي

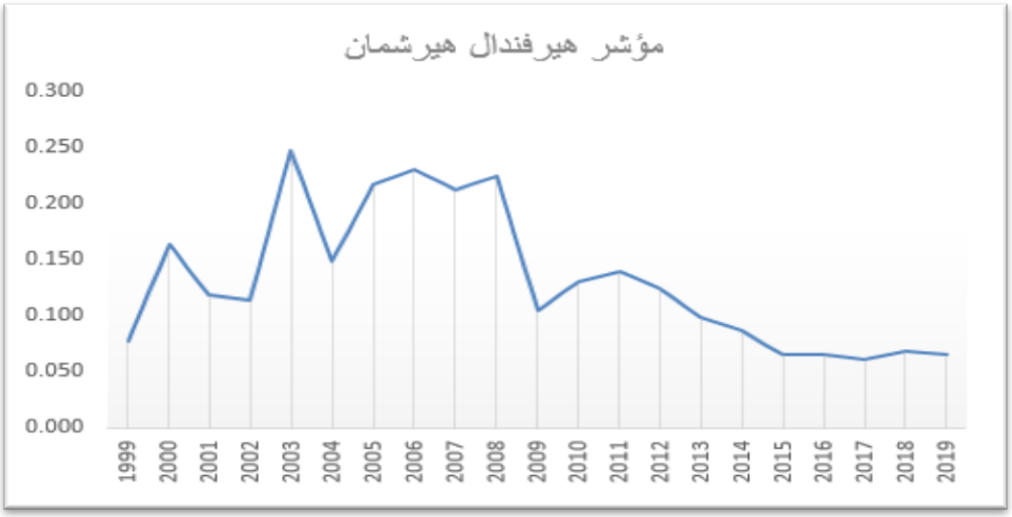

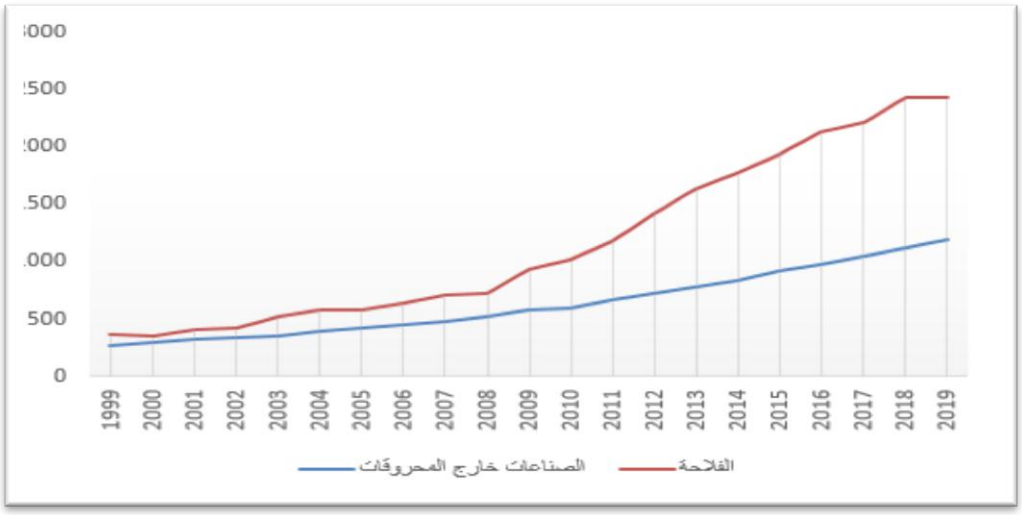

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بيانات البنك الدولي

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

مؤشر هيرفندال-هيرشمان خلال الفترة 1999-2011 شهد تغيرا غير منتظم ليشهد بعد سنة 2011 تناقصا مستمرا ومستقرا حتى سنة 2019 في المقابل عرفت القيمة المضافة للفلاحة والصناعات خارج المحروقات تزايدا بطيئا من سنة 1999 الى غاية سنة 2011 ليتسارع التغير المتزايد بعدها وهذا ما يتوافق مع تغير مؤشر التنويع وبالتالي يمكن القول أن الجزائر قد قامت بتقوية سياسة التنويع الاقتصادي خلال هاته الفترة.
ويمكن توضيح الاستنتاجات السابقة أكثر من خلال المقارنة مع كل من معدل نمو الصناعات الغذائية، ومعدل نمو الصناعة الكيميائية.

الشكل رقم (03)
المقارنة بين مؤشر التنويع الاقتصاد والصناعات الغذائية

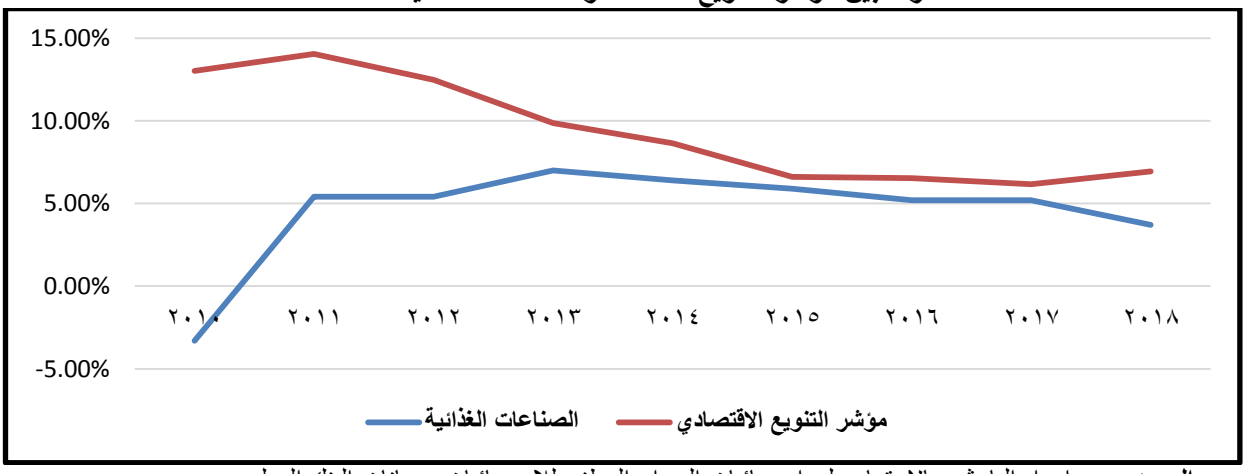

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بيانات البنك الدولي

التمثيل البياني أعلاه يبين المقارنة بين مؤشر التنويع الاقتصادي ومعدل نمو الصناعات الغذائية، حيث تميز تغير المنحيين البيانيين لهاذين الأخيرين تغيرا عكسيا، وذلك بتناقص معدل نمو الصناعات الغذائية مقابل تزايد مؤشر التنويع، مما يبين ضعف سياسة التنويع بالنسبة للصناعة الغذائية واعتماد الجزائر في هذا المجال على الاستيراد.

الشكل رقم (04)
المقارنة بين مؤشر التنويع الاقتصاد والصناعات الكيميائية

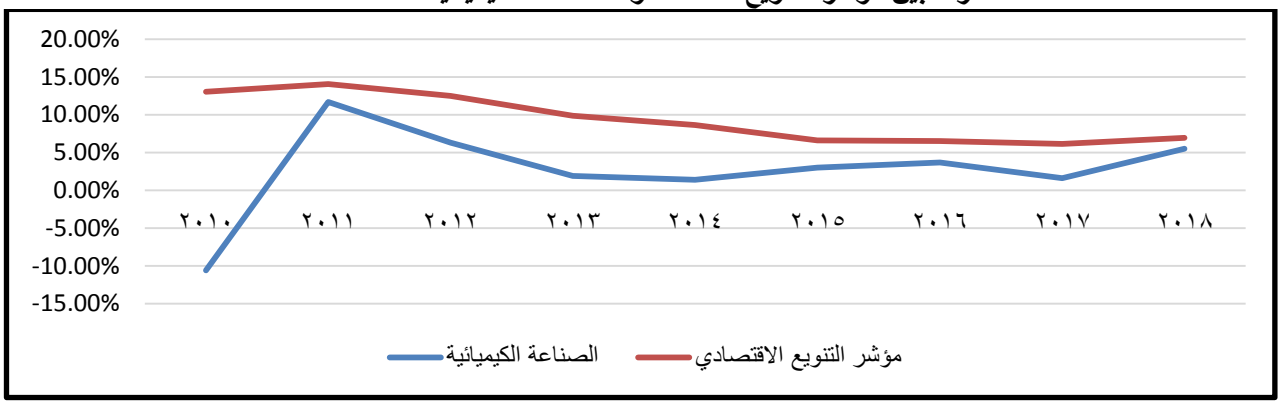

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (04) يبين تغير معدل نمو القيمة المضافة للصناعة الكيميائية ومقارنته مع مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2010-2018، نلاحظ أن الصناعة الكيميائية عرفت تغيرا غير منتظم خلال الفترة، لكن رغم التغير غير المنتظم توجد علاقة تقريبا طردية مع معدل التنويع وهذا ما يشير إلى ارتباط التنويع في الجزائر بهذا النوع من الصناعات.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

الخاتمة

يتضح من خلال التطرق إلى موضوع التنويع الاقتصادي أنه يشير إلى التحرر من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على مصدر وحيد أو مصادر قليلة سريعة التذبذب بسبب تقلبات الأسواق الدولية، والتحول إلى تنويع مصادر الناتج من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يسمح بإحداث تنمية أكثر استدامة.

أما بالنسبة للجزائر فمن خلال دراسة وتحليل التنويع الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر هرفندال-هيرشمان فقد تبين أن المؤشر قد شهد تناقصا مستمرا ومنتظما ابتداء من سنة 2011 إلى أن وصل إلى 0.065 سنة 2019، حيث تشير الدراسة إلى وجود تنويع اقتصادي بشكل عام في القطاعات خارج المحروقات مرتبط بأداء القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الكيماوية، بينما هناك ضعف في سياسة التنويع بالنسبة للصناعات الغذائية حيث يغلب الاعتماد على الاستيراد، وبناء على ما سبق يمكن القول أن الجزائر تنتهج سياسة التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة والناتج المحلي الخام ليس متركزا في نشاط اقتصادي واحد.

المراجع

1 Report "AID FOR TRADE AT A GLANCE 2019: ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT", OECD, 2019, p 135.

2 https://unfccc.int/topics/resilience/resources/economic-diversification

3طبايبية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خياراستراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008 ،ص 436؛

4 حامد عبد الحسين، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016/10/22، صفحة 1.

5 بللعما أسماء، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة في الدول العربية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020/09/15، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04/ العدد 02(2020)، صفحة 80.

6موسى باهي وكمال روينة، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية الاقتصادية– العدد 05/ ديسمبر 2016، صفحة 136، جامعة باجي مختار، عنابة.

7 نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفند الهيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52/ديسمبر 2019، صفحة 08.

8 خالد هشام عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، المجلد 19، العدد 01/جانفي 2018، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، صفحة 78.

9 Banerjee and Biswaranjan Mistri, Impact of Coal Mining in Diversification of Rural Livelihoods: A Case Study in the Barjora Colliery Area of Bankura District, West Bengal, Space and Culture, India, March 2019, P233.

10 ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد2، جامعة الكويت، ص212.

11 ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19/ سنة 2018، صفحة 24.

12 ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 207-210.

13 نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2019، ص8_9.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (39) نوفمبر 2022
Volume (39) November 2022
IJOHSS

14 Vaibhav Anand, Generalized Herfindahl-Hirschman Index to Estimate Diversity Score of a Portfolio across Multiple Correlated Sectors, Dvara Research Working Paper Series No. WP-2015-01.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.39.2022.488